

المبادئ الكبرى للحكمة المحلية

محمد اليعكوبي

أستاذ بكلية الحقوق بسلا

إن المغرب لم ينتقل فقط من قرن إلى قرن آخر أو من ألفية إلى ألفية أخرى، بل الأمر يتعلق بانتقال من عهد إلى عهد آخر.

فمستوى و حجم الترابطات بين الأشخاص و المجتمعات و بين الإنسانية و محيطها البيئي و بين مكونات الدولة و المجتمع عرفا تغيرا جذريا على مدى كل السنين الفارطة.

و هذا المزج بين التغيرات الكمية يؤدي تدريجيا إلى تغير كفي خصوصا ابتداء من أوائل التسعينات مع كل ما نتج و ينتج عن ذلك من مقاومات و ترددات و تمرينات.

و الحكامة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي توجد في قلب هذا التغيير و بالتالي هناك خياران أمام المغرب : إما سيحقق قفزة نوعية في الوقت المناسب من أجل الوصول إلى درجة جديدة من الوعي و التقدم و إما سيؤدي تنامي المنافسة السلبية و سيطرة الذاتية و التهور و عدم التبصر و النهب إلى ما لا يحمد عقباه.

و بالفعل يمكن أن نعرف بدقة الحكامة كالتالي: فهي تكمن في كفاءة المجتمعات الإنسانية على التوفر على أنظمة تمثيلية و مؤسسات و قواعد و مساطر و وسائل التقييم و التقدير و مسلسلات و هيئات اجتماعية قادرة على تسيير و تدبير الترابطات و الروابط بطريقة سلمية.

و كل مرحلة أو كل مجتمع ينتج نظاما معيناً للحكمة يكون متجددا في ثقافته و يكون في نفس الوقت نتاج و وسيلة نقل لهذه الثقافة.

إن الحكامة تشكل نظام ضبط المجتمع الإنساني ككائن حي و معقد يتكفل بالتسيير الداخلي و بالعلاقات مع العالم الخارجي و هذا ما يؤمن في نفس الوقت الاستقرار و الملاءمة.

و بصفة عامة نلاحظ أن هناك أربعة مكونات أساسية للحكامة فرضت نفسها تدريجيا عبر القرنين الماضيين: المقولة, السوق, الدولة الوطنية و الديموقراطية التمثيلية. ولكل واحدة من هذه المكونات دور خاص.

فالمقولة هي وسيلة لتنظيم الموارد البشرية و المعاريف و المعلومات و الراسمیل من أجل إنتاج السلع و الخدمات. أما السوق فهو وسيلة تتم عبرها الالتقاء بين الطلبات و العروض المتعلقة بالمهارات و الراسمیل و السلع و الخدمات. أما الدولة الوطنية فهي تتمثل في المجال الحقيقي لتحديد الهوية و تعريفها و لبناء التماسكات و التضامانات و لإنتاج المرافق العامة, و أخيرا الديموقراطية التمثيلية تحدد قواعد تكوين و تحقيق الإدارة الجماعية و ميكانيزمات ممارسة و مراقبة السلطة السياسية. و هذه المكونات الأربعة أصبحت تعتبر منذ أواخر القرن العشرين كعناصر عالمية أو كونية مهيمنة.

فالمقولة نظمت نفسها على الصعيد العالمي و أصبحت بمثابة الفاعل الاجتماعي المسيطر و السوق يروم تنظيم جميع المبادلات و الدولة الوطنية تعتبر نفسها كحجر الزاوية في العلاقات الداخلية و الخارجية و الديموقراطية التمثيلية باتت هي الأخرى الإيديولوجية الكونية الرسمية بعد انهيار العالم الشيوعي.

لكن يبدو أن هذه العناصر سوف لا تشكل في أواخر القرن الحادي و العشرون المكونات الأساسية للحكامة لأنها ستصبح غير كافية حيث ان رهان الإنسانية لا يكمن فقط منذ الآن فصاعدا في تنظيم الإنتاج و توزيع السلع و الخدمات العامة و الخاصة ولكن كذلك و بالخصوص في تنظيم العلاقات الجديدة فيما بينهم و للشركات فيما بينها و للعلاقات التي تربط البشرية بالمحيط البيئي, و بالتالي إن النموذج العقلي و التنظيمي أو ما يسمى تجاوزا بالحدثة الغربية قد أدى إلى تغييرات في العالم إلى حد أنه أصبح هو نفسه متجاوزا بما أنتج.

و يمكن القول إننا بصدد صفحة جديدة من التاريخ فيما يخص القوانين الكونية التي تحكم المجتمعات الإنسانية و هي قوانين تتعلق بتطور و كفاءة الحياة في تنظيم نفسها في إطار تعقد متصاعد.

على ضوء هذا التقديم العام كيف يمكن أن نلامس الهندسة الجديدة التي تتميز بها الحكامة؟

فالحكامة ليست بنظرية فكرية مجردة، فهي مثل أية هندسة مجموعة من الممارسات الناتجة عن تحديات محسوسة يجب على المجتمع أن يحددها. و بطريقة تدريجية ينجم عن ذلك ظهور نظام يتسم بصياغة مبادئ عامة – و بالتالي من المعقول أن نتكلم عن بروز تدريجي للنظرية انطلاقاً من معاينة المشاكل و الممارسات و الابتكارات التي ترى الوجود بطريقة متواترة.

و المبادئ العامة بدورها ستسمح ببناء إيديولوجية الحكامة التي من شأنها أن تعطينا الصورة القارة و المستديمة و إطار المرجعية المشترك كمؤشرات تساعد كل شخص على أن يحدد موقعه منها و أن يتحرك داخل و خارج المرافق العامة. فالحكامة تكتسي أهمية كبرى لأنها تشكل ميداناً تجريبياً خصباً.

و هذا المعنى يجسده الكم الهائل للأوراس التي نظمت في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية. هناك أوراش دولية همت التراب المحلي، الدولة، الاندماج الجهوي، الحكامة العالمية في حين أوراش أخرى انصببت على التحديات القطاعية كالأمن و الماء و الطاقة و لمالية و العلوم... و هذا ما يعني أن الحكامة ستعرف في كل مرة ظهور قضايا خاصة و جديدة.

و كل الأوراش مكنت من التأكيد على ثلاثة أفكار جوهرية:

أولاً: أهمية قضايا الحكامة كيف ما كان الموضوع. فالأساس بالنسبة لهذا المنظور لا يكمن في الوسائل التقنية و العلمية و حتى في الموارد البشرية و المالية التي يمكن أن تكون ناقصة بل في القدرة أو الكفاءة في المزج بين كل هذه الوسائل و توجيهها من أجل تأمين ازدهار حقيقي للفرد و الجماعة.

ثانياً: إن تكاثر أو تواتر أزمات الحكامة تكشف عن عدم ملاءمة التنظيمات الحالية و يظهر ذلك في فقد الثقة المتنامي في التدبير العمومي و السياسة. و هذه الوضعية أصبحت خطيرة في مرحلة تقتضي إصلاحها بشكل عميق وإعادة الاعتبار إليهما.

ثالثاً: وجود مبادئ كبرى مشتركة يشكل دعامة أساسية لإعادة بناء إيديولوجية متكاملة.

هذه المبادئ المشتركة التي تركز على الفكرة المركزية التالية: من أجل مواجهة أو على الأقل موازنة الوسائل و الأجهزة العمومية و الخاصة التي

تعطي الأولوية للمقاربات(العمومية) لإنتاج و توزيع السلع و الخدمات التجارية و تفرق بين العام و الخاص و بين الاقتصادي و الاجتماعي و بين التنمية المادية و التنمية البشرية و بيئتها و تفصل بين مسؤوليات المستويات المختلفة للحكومة و اختصاصات مختلف المرافق العامة ونشاط مختلف فئات الفاعلين يجب بناء طرق حكمة قادرة على التكفل بالعلاقات بين مختلف قطاعات الأنشطة, و العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين و العلاقات بين النشاط البشري و الوحدات الايكولوجية الأساسية.

و هذه الفكرة العامة تستلزم تغييرا جذريا في الرؤية تؤدي بنا مثلا إلى اعتبار أن (التراب المحلي) يجب تعريفه ليس كجزء من المجال الطبيعي و لكن كنظام علاقات مفتوح و أن الدور الأولي للدولة هو تنظيم التعاون و التعاضد بين الفاعلين العموميين و الخواص و أن الحكامة العالمية لا يمكن أن تشكل المجال الدبلوماسي للعلاقات بين الدول بل أصبحت المجال العائلي المنظم للعلاقات التي تربط بين مختلف فئات الفاعلين و ذلك إذا أمكن بواسطة التقنيات التعاقدية.

و المبادئ العامة للحكمة المحلية تتجسد أساسا في القواعد الآتية: مبدأ المقاربة الترابية, مبدأ الثانوية الفاعلة, تنظيم التعاون و التعاضد بين الفاعلين المحليين, تطبيق الشرعية و المشروعية, المبدأ العام و الشامل للمسؤولية¹.

I- مبدأ المقاربة الترابية

إن القرن الحادي و العشرون ربما سيصبح قرن المدن و التراب لمحلي و الأقاليم كما كان القرن العشرون قرن المقاولات و الدول.

فالتراب الإقليمي المحلي سيشكل لا محالة في المستقبل حجر الزاوية للحكمة. و نلاحظ ذلك عبر معاينة الواقع حيث أن كل الدول و منها المغرب تعرف تنمية اقتصادية تدعمها ديناميات ترابية محلية: مدن كبرى مثل الدار البيضاء و أكادير و مراكش و طنجة و فاس... و جهات تشكل أقطابا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية².... وكما لعب الاقتصاد دورا في التمهيد بين العوامل و مختلف الفاعلين كلما زادت

¹ « la nouvelle gouvernance au Maroc » ; in Administration , n°4 MC Belmihoud, « La gouvernance du rôle de l'Etat dans le domaine économique et social », in Quel Etat pour le 21^{ème} siècle ? l'Harmattan-GRET, p 193.B.B Ben-jovens, Gouvernance sociale et éthique des affaires, idem, p 297.

² أنظر بيان الأسباب للقانون رقم 47-96 المتعلق بتنظيم الجهات, ج.ر 1997/4/3, ص 556.

أهمية الديناميات الترايبية لتسيير الموارد البشرية و الشراكة و للشبكة و لسوق التشغيل و للعطاء, و العطاء المضاد و لخلق علاقات الثقة.

لكن أولية أو سمو التراب يتجاوز بكثير القضية الاقتصادية.

فكلما كان ضروريا تحليل الواقع في تعقده كلما زادت أهمية الأخذ بعين الاعتبار العلاقات. وفي نفس السياق إن ضرورة إيجاد حلول و أجوبة مندمجة تعني كذلك أن الروابط بين المجتمعات البشرية تكون حاسمة و هذا ما يعني بدوره أن المقاربة الترايبية تفرض نفسها و ذلك لثلاثة أسباب:

أولاً: إن التراب يشكل المستوى الذي يمكننا من تقدير أو تقييم التبادلات بين المادة و المعلومة و بين المجتمعات و محيطها.

ثانياً: كل العناصر التي تبدو نظرية و مجردة على المستوى المركزي مثل "البصمة الايكولوجية", الشراكة, المسؤولية, العلاقة بين الاجتماعي و الاقتصادي تصبح على المستوى المحلي أشياء محسوسة و ملموسة و قابلة للجس.

ثالثاً: إن التراب يمثل الوعاء الملائم لتحديد فلسفة عامة للحكمة و تقويتها في الحدود الخاصة بكل تقليد من التقاليد المجتمعية.

II- مبدأ الثانوية الفاعلة

إن سمو المقاربة الترايبية هو جزء لا يتجزأ من مبدأ الثانوية الفاعلة و التي بمقتضاها كل مستوى ترايبي أو كل مستوى من الحكامة يجب أن يعطي أجوبة نوعية و محددة لتساؤلات و قضايا مشتركة. و هذه هي الفلسفة التي ينطوي عليها المفهوم الجديد للسلطة.

فمبدأ الثانوية ينبني على ضرورة تجاوز التعارض التقليدي و الكلاسيكي بين المقاربة المركزة حيث أن المشروعية السياسية تنبع باسم الوحدة من الأعلى و إن السلطة يتم تفويضها عبر اللامركزية و اللاتمركز لصالح السلطات المحلية المستقلة تقريبا من جهة و المقاربة الفدرالية التي تقتضي أن السلطة تنبع من الأسفل يعني السكان و ممثليهم المحليين و أن هذه السلطة التي يمكن الرجوع فيها مبدئياً تمنح لصالح المستوى الفدرالي فيما يتعلق بالقضايا التي لا يمكن للمجموعات المحلية أن تبشرها لوحدها من جهة أخرى.

وفي الواقع إن المقاربة المركزة و المقاربة الفدرالية تتقارب في الممارسة، لأن الدول التي تطبق المركزية تقوي اللامركزية و الدول الفدرالية تعمل أكثر فأكثر على تفويض الاختصاصات للهيئات الفدرالية بل أكثر من هذا إن المقاربتين تنطويان على اعتقاد مشترك و هو أن التوزيع الواضح للاختصاصات بين مستويات الحكامة هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتقييم حقيقي لعمل الحكام وبالتالي ممارسة الديمقراطية نفسها.

لكن هذا الاعتقاد بالخصوص يعرف أزمة لأنه يتعارض مع الواقع.

ففي العالم الحالي ليس هناك أي مشكل يمكن التصدي له بطريقة ايجابية و فعالة من طرف مستوى واحد سواء تعلق الأمر بالتربية أو الماء أو الطاقة أو التماسك الاجتماعي أو البيئة أو إعداد التراب... إن كل سياسة معقولة تعبئ لعلاقات بين مختلف مستويات الحكامة و طرق التعاون بين هؤلاء المستويات تصبح أساسية و مركزية في تشكيل هندسة الحكامة.

و بالتالي فإن التركيز على سمو المقاربة لا يجب أن يوهمنا بوجود استقلال و اكتفاء ذاتي لكل تراب و لكل جماعة. بل على العكس من ذلك أن كل تراب يشكل قطعة من الأرض و الوطن و يعهد أو يسلم لمجتمع مع التقيد بالتزام حسن التسيير. و هذا الاتجاه هو نقيض منظور المالك حيث أن كل شخص - مالك خاص، جماعة محلية، حكومة- يمكن له أن يفعل ما يريد باسم الصبغة المقدسة للملكية أو الاستقلال أو السيادة.

يمزج مبدأ الثانوية الفاعلة بين ثلاثة أفكار أساسية:

أولاً: تتقاسم مختلف مستويات الحكامة مسؤولية مشتركة. فالأساس لا يكمن في معرفة الطريقة التي سيدبر بها كل واحد مشاكل اختصاصاته بمعزل عن الآخرين و لكن المهم هو معرفة الطريقة التي ستساعد مختلف مستويات الحكامة على التعاون كل واحد بوسائله في تسيير التحديات المشتركة انطلاقاً من المحلي إلى العالمي.

ثانياً: يجب على كل تراب أن يبتكر الأجوبة النوعية و المحددة و الملائمة لمبادئ رئيسية تحدد بالإجماع و هذه الفكرة التي تؤكدتها عدة أمثلة تقضي بأن المجتمعات لها تحديات مشتركة تجسد الوحدة في حين أن الحلول المطابقة و الملائمة تتميز في كل حالة بالخصوصية و النوعية و هذا ما يترجم التنوع و الاختلاف.

ثالثاً: على ضوء ما سبق ليست هناك أية مجموعة من أي مستوى تمتلك سيادة مطلقة فوق تراب ما: فكل مجموعة هي في نفس الوقت مسيرة و مسؤولة عن هذا التسيير أمام المستويات الأخرى والمجتمع الدولي³.

III – تنظيم التعاون و التعاضد بين الفاعلين المحليين

إن الحكامة تقتضي أن السلطات العمومية تعرف كيف تدخل في حوار و شراكة مع الفاعلين الآخرين. فالحكامة تسمح بإعطاء الصبغة الجماعية للمجموعة البشرية⁴.

و السلطات العمومية مؤهلة لإيجاد و بلورة الحوار و الشراكة بين كل محفزي العمل الجماعي.

فالدول التي نجحت في قيادة التنمية الاقتصادية هي تلك التي تتوفر على القدرة و الكفاءة في تنظيم و تعبئة كل الفاعلين حول مشروع مشترك, و نفس الملاحظة تنطبق على المستوى المحلي حيث أن لا أحد يمكن أن يعترض على مشروعية رئيس مجلس بلدي إذا أراد أن يوحد مجموع الفاعلين المحليين حول مشاريع مشتركة.

و هذه الكفاءة و القدرة في الدخول في الحوار و الشراكة مع مختلف المتدخلين تستلزم تغييرا ثقافيا جذريا لدى الحكام و الإداريين والموظفين و تغييرا كذلك في المساطر.

و نعرف أن من السمات التقليدية التي تطبع السلطات العمومية أنها تضع نفسها فوق المجتمع الذي هو منبعها و أساس شرعيتها.

و فكرة الحوار في إطار المساواة مع المواطنين دون أن تفرض الإدارة لغتها و نماذجها العقلية و اكراهاتها و مساطرها و إيقاع أو وتيرة عملها ما زالت محدودة بل منعدمة حينما يتعلق الأمر بالفئات الاجتماعية الأكثر فقرا و الفئات الغريبة عن السلطة و مدوناتها.

فإذا كانت حرية الموظفين و السلطات و المنتخبين مقيدة بمساطر متحجرة سيصعب على هؤلاء ملاءمتها و بالتالي سيفرضون على المتحاورين طرق الحوار في حين إن الحوار الحقيقي يقتضي التواصل غير الإنصات و التأثير المتبادل.

3

⁴ محمد اليعكوبي, التصور الجديد لدور المجلس الجماعي على ضوء القانون رقم 78-00, المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية, مواضيع الساعة 2003, عدد 44, ص 75.

و الإشكالية تتعدد أكثر حينما يتعلق الأمر بالدخول في الشراكة على المدى الطويل مع الفاعلين الآخرين لأن الشراكة الحقيقية تركز على حرية التفاوض و المبادرة لكل الأطراف و إلا سيؤدي عكس ذلك بالسلطات العمومية إلى كظم أو خنق أشخاص تظن أنها تعانقهم أو تحتضنهم.

يمكن اعتبار فن المزج بين الآفاق الزمانية للفاعلين من بين الدعائم التي تستند عليها الحكامة.

فمن بين العوائق الأساسية للشراكة بين مختلف الفاعلين نشير بالخصوص إلى أن لكل طرف أو فاعل آفاقه الخاصة ووتيرته الخاصة. فالشراكة تقتضي مراحل واستحقاقات مشتركة في حين أن إيقاع أو وتيرة الأنظمة العمومية و الإدارات العامة مرتبطة بالمساطر بالمعني الواسع كالوقت الضروري للتحقيق في الملفات و الميزانية السنوية و البرمجة المتعددة السنوات و الاستحقاقات الانتخابية...

هذا الإيقاع الذي يميز الإدارة يختلف عن ذلك الذي يحكم المجتمع لأن هذا الأخير يعيش في آن واحد في حال الاستعجال وفي المدى الطويل.

لكي تدخل الأنظمة العمومية في الشراكة يجب عليها أن تكون قادرة على ملاءمة إيقاع عملها و تدخلاتها مع الإيقاع الذي يسير عليه الآخرون و أن تلتين بالتالي مساطرها.

IV – تطبيق الشرعية و المشروعية

إن الحكامة الشرعية تتجسد في ممارسة سلطة تنظمها مجموع القواعد و المبادئ النابعة من التقاليد أو المسجلة في الدستور و القوانين المكتوبة و الاجتهادات القضائية...

أما الحكامة المشروعة فهي مفهوم يتسم بالذاتية لأنها تحيل إلى شعور و إحساس السكان بأن السلطة السياسية و الإدارية تمارس من طرف أشخاص صلحاء و حسب عادات ايجابية و في المصلحة المشتركة، أن هذا الرضا أو هذا الانخراط العميق للساكنة و للمجتمع بأكمله في الطريقة التي تسير بها الشؤون العامة تشكل بعدا جوهريا للحكامة حيث إن هذه الأخيرة لا يمكن أن تستمر عبر فرض نفسها بالقوة و الإكراه و الضغط. فالحكامة تستلزم تجاوبا من المجتمع عبر حد أدنى من الصدى و الموافقة.

تميل الديمقراطية إلى اعتبار أن الحكامة الشرعية تصبح بطريقة آلية مشروعة لأن الموافقة الشعبية لأشكال ممارسة السلطة تتجسد في التصويت بالأغلبية للدساتير و القوانين و إن هذه الموافقة على الطرق الملموسة لممارسة هذه السلطة تتجدد دوريا بالاستحقاقات الانتخابية.

لكن الواقع يظهر أكثر تعقدا من النظرية.

إذا كان الدستور في بعض الدول يعتبر الوثيقة المؤسسة للجماعة, ففي دول أخرى و من بينها المغرب انه يشكل وثيقة للمتخصصين, وثيقة غير مفهومة بالنسبة للمواطن العادي و لا علاقة لها مع إدراكه و استيعابه للسلطة. فاللعبه الديمقراطية نفسها يمكن أن تؤدي بسهولة إلى استبداد الأغلبية و هيمنة مصالحها و إقصاء الأقليات و لا سيما حينما يتعلق الأمر بتقنيات و مساطر و بنيات أنتجها الغرب و تم استناباتها في محيط لا يتوفر على نفس الوسائل و القدرات و المؤهلات. حتى في المجتمعات التي نشأت فيها الديمقراطية البرلمانية نلاحظ تنامي عدم الثقة في السياسة و غياب احترام الدولة و الشأن العام و تفاوت بين طرق ممارسة السلطة و تطلعات المجتمع أو طبيعة التحديات الواجب رفعها. و هذا مؤشر على وجود هوة من شأنها إذا استمرت أن تهدد الديمقراطية نفسها.

يمكن اعتبار الفعالية كإلزام لمشروعية الحكامة. فالدولة الوطنية لكي تكون المحرك لسياسة التنمية يجب أن تكون قوية و محترمة و أن ندعو كل الفاعلين إلى التعبئة و أن تسهر على احترام القواعد و رفع الضرائب.

و لا يمكن لهذه الدولة كانت ديموقراطية أم لا أن تنجز هذه الأشياء إلا إذا فرضت احترامها. و لا يأتي ذلك إذا أبانت عن عدم فعاليتها أو إذا كانت فاسدة كيف يمكن الدفاع عن عمل أو مشروع عمومي إذا كان عمل آخر أو مشروع آخر حيز التنفيذ يتسم بعدم الفعالية يهياً لصالح أقلية و يتجاهل تماما المصلحة المشتركة أو إذا فرضت الدولة أجوبة لأسئلة لم تستوعبها بعد؟ كيف يمكن أن ندافع عن العمل العمومي إذا كانت الإدارة تعتبر كمجموعة من أعوان و موظفين ينعتون بعدم الكفاءة و الكسل و الرشوة؟

V – المبدأ العام أو الشامل للمسؤولية⁵

هذا المبدأ يتكون من ثلاثة عناصر:

أولاً: يتعلق الأمر بالمسؤولية عن التأثير الإداري المتوقع أو غير المتوقع عن الأعمال و التصرفات. إن الوعي أو الشعور بمدى أو بدرجة صعوبة توقع هذه الأعمال هو الذي يشكل أساساً مبدأ الاحتراس.

ثانياً: إن المسؤولية لا تعني أن الإنسان يمكن أن يختبئ وراء شعوره بالعجز أو بجهله للأشياء أو وراء واجب الطاعة.

ثالثاً: إن المسؤولية مرتبطة بدرجة القدرة والاستطاعة و المعرفة. فالسلطة و المعرفة تشكلان امتيازين تتولد عنهما في المقابل واجبات.

و مبدأ المسؤولية يهم جميع ميادين الحكامة.

فالمسؤولية تنطوي على بعد أخلاقي و بعد قانوني.

أما البعد الأخلاقي فيتمثل في كون الشخص يمارس مسؤولية تجعل منه عضواً من أعضاء المجموعة، أما البعد القانوني فيعني أن المسؤولية تتأسس على دعامين ملازمين: واجب الشفافية و ضرورة دفع أو تقديم الحسابات.

و هذه المقاربة للمسؤولية أو ممارسة الحكامة تؤدي إلى الوقوف عند ثلاثة نتائج أساسية:

أ- إن أية سلطة يمارسها الحكام و الإدارات العمومية و الجماعات المحلية تنطوي على مسؤولية الشخص الذي يمارسها أمام ليس فقط أولئك الذين قلدوه هذه المسؤولية مع إمكانية سحبها بل حتى أمام كل شخص يمكن أن يتأثر من ممارسة هذه السلطة في المجتمع أو في محيطها.

إن الفكرة التي مفادها أن مسؤولية الحكام لا تمارس إلا إزاء المنتخبين كانت واقعية في السابق لما كانت تعتبر أن البلاد مجرد تجمع لمقاطعات أو أقاليم أو مناطق ترابية. و هذا التعريف الضيق لعملية دفع أو تقديم الحساب لا يتلاءم مع واقع العالم الحالي.

فالتعريف الواسع للمسؤولية هي طريقة من الطرق للإقرار بأننا نمر إلى عهد التسيير العائلي أو المنزلي. إن واجب تقديم الحساب لا ينحصر في

⁵ أنظر الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة عيد العرش يوم 2003/7/30، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2003/7/31 ص2.

واجب الوكيل أو المفوض إزاء موكله, فالأمر يتعلق بواجب يمارس بطريقة شمولية وواسعة.

ب – إن مبدأ المسؤولية فيما يخص المرافق العامة المحلية و الوطنية يؤسس في نفس الوقت لتراتبية المعايير و القواعد و تسلسل في الإخلاص و الأمانة.

فكل عون او موظف عمومي يميل إلى حصر مسؤوليته في ميدان اختصاصات مؤسسته و إلى إعفاء نفسه من كل مسؤولية شخصية ما دام انه احترام القواعد و نفذ الأوامر.

إن مبدأ المسؤولية على العكس من ذلك يجعل كل مؤسسة مسؤولة عن تأثيرات عملها حتى على أبعاد أخرى موازية أو مسائل لا تتكفل بها أصلا. و على سبيل المثال إذا كانت الأهداف الأساسية من إنشاء المرافق العامة هي التنمية المستدامة و إمكانية كائن بشري أن يعيش بكرامة فان التفويض و الانتداب بصفة عامة يخضعان لهذين الهدفين و بالتالي يصبح الحكام المحليون و الوطنيون مسؤولين عن تأثير عملهم عن هذين الهدفين بصرف النظر عن التساؤل حول ما إذا كان دور المؤسسات الوطنية و المحلية ينحصر فقط في ممارسة الاختصاصات و المهام المحددة في القوانين و القرارات التنظيمية. و هذا يعني أن ميثاق المسؤوليات يجب أن تكون له دستورية تفرض على مجموع الأنشطة العامة.

فمبدأ الثانوية الفاعلة و مبدأ المسؤولية يؤديان إلى تغيير في واجب الموظفين و المنتخبين. فالأمر لا يتعلق فقط بواجب الامتثال للقواعد و لكن و خصوصا بواجب الملاءمة و هذا المبدأ يقضي بضرورة البحث في كل حالة عن الجواب الأكثر تكيفا مع الأهداف العامة.

ج – إن مبدأ المسؤولية يتجاوز الحكام و الموظفين العموميين و المنتخبين لديهم مختلف الفاعلين الاجتماعيين بخصوص احترام و تقدير المجتمع لأن هذا المبدأ يشكل أساس العقد الاجتماعي الضمني أو الصريح. وهذه الفكرة أساسية خصوصا بالنسبة لمن يملك و يسير الرأسمال المالي و المادي و غير المادي و نعتي هنا المساهمين و مديري المقاولات و المؤسسات المالية و الأساتذة الباحثين و الصحفيين...